السياسة الجمركية الليبية ودورها في الناتج المحلي الاجمالي

– دراسة تحليلية و قياسية باستخدام نموذج ARDL للمدة (1996 □ 2018م) –

د. سعاد عبد السلام عريقيب
أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والتجارة
الجامعة الأسمرية الإسلامية
omziadalhur@gmail.com

أ. ربيعة عاشور المبسوط
محاضر بقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والتجارة
الجامعة الأسمرية الاسلامية
r2014ashor@gmail.com

أولاً: مقدمة:

مع تطور التبادل التجاري تنوعت أشكال تدخل الدولة في إدارة علاقاتها التجارية الدولية بتبنيها سياسات اقتصادية مختلفة من أجل تحقيق أهداف التنمية، عبر رفع معدلات النمو الاقتصادي، وخفض معدلات التضخم والبطالة، لذلك لابد من حشد موارد الدولة لتمويل التنمية في كافة القطاعات الإنتاجية، وتسيير أعمال الدولة المختلفة. وفي هذا الإطار فإن السياسات الجمركية (زيادة أو تخفيض فئات الرسوم أو إلغائها على السلع المصدرة والمستوردة) تشكل جزءاً مهماً من السياسات التجارية والاقتصادية العامة للدولة، بهدف تحريك الموارد لتقليل الاعتماد على العون الخارجي وتشجيع الإنتاج المحلي والتجارة، والتأثير الايجابي على ميزان المدفوعات. وهذا ما يستدع ضرورة تقصِّي طبيعة السياسة الجمركية في ليبيا، وتقوية آليات ووسائل الرقابة والتحصيل، ورفع نسبة مساهمة الرسوم الجمركية في الناتج المحلي الإجمالي، سيمًا وأن السياسة الجمركية تعد محرك أساسي للتنمية المستدامة، ويرتبط نجاحها بتوافقها مع مجموعة من العناصر المترابطة والمتكاملة، كطبيعة التكوين الاقتصادي للدولة، والنظام السياسي.

ومن جانب آخر فإن الدور المنوط للسياسة الجمركية يتمثل في حماية الاقتصاد الوطني عموماً، والتجارة الخارجية خصوصاً، وذلك بانتهاج سياسة جمركية تتأقلم مع التحولات الاقتصادية.

1- مشكلة البحث:

يمكن تلخيص المشكلة التي سيعالجها البحث من خلال طرح الأسئلة التالية:

أ) ما هي طبيعة العلاقة بين السياسة الجمركية التي تطبق في دولة ليبيا مع الناتج المحلي الإجمالي؟

ب) هل تحقق السياسة الجمركية الهدف الاقتصادي المتمثل في تأمين الموارد اللازمة لعملية التنمية؟

2- فرضية البحث:

انطلاقاً من أسئلة مشكلة البحث, تتحدد فرضية البحث في الآتي:

أ) هناك علاقة معنوية بين السياسة الجمركية والناتج المحلي الإجمالي في الفترة محل البحث.

ب) تؤدي السياسة الجمركية إلى تثبيط الإنتاج، وبالتالي ينعكس سلباً على الناتج المحلي الإجمالي.

3- المنهج البحثي:

لتحقيق الغاية من هذا الموضوع، تمَّ الاعتماد على توليفة من المناهج، هي:

أ) المنهج الوصفي: من خلال تقديم عرض عام يوضح مفهوم السياسة الجمركية ودورها في التنمية المستدامة في ليبيا.

ب) المنهج التحليلي: يتضمن جمع البيانات والمعلومات من الأدبيات الاقتصادية المنشورة وغير المنشورة، عن بنية السياسة الجمركية وإخضاعها للتحليل، نظراً لأهميتها كمورد نسبي لتعبئة إيرادات الدولة اللازمة لتمويل متطلبات التنمية.

ج) المنهج الكمي: تمَّ الاستعانة به لقياس العلاقة بين متغيرات البحث، والتي تمثلت في سلسلة زمنية للفترة من (1996-2018).

4- أهداف البحث:

يحاول البحث تحقيق الأهداف الآتية:

أ) التعرف على أهم ملامح السياسة الجمركية الليبية خلال فترة البحث.

ب) بناء نموذج لقياس أثر السياسة الجمركية على الناتج المحلي الإجمالي.

جـ) بيان الصلة الوثيقة بين السياسة الجمركية والتنمية الاقتصادية.

5- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من خلال النقاط الآتية:

أ) إن السياسة الجمركية تعكس سياسة الدولة الاقتصادية التي تطبقها.

ب) للبحث أهمية علمية، حيث يعتبر إضافة لدراسات سابقة في هذا المجال.

ج) التركيز على الدور الذي تلعبه السياسة الجمركية في الاقتصاد الليبي، كحماية الصناعات الناشئة.

6- حدود البحث:

أ) حدود زمانية: سيتم إجراء البحث على المدة الزمنية الواقعة مابين (1996-2018).

ب) حدود مكانية: تتمثل في دولة ليبيا، وذلك من خلال تحليل لواقع مشكلة البحث، والاقتراب منها قصد الاستفادة مستقبلاً.

7- مصادر المعلومات والبيانات:

تمَّ الحصول على مصادر أولية متمثلة في تقارير ونشرات مصرف ليبيا المركزي وصندوق النقد العربي، بالإضافة لمصادر ثانوية متمثلة في البحوث، والكتب والدوريات.

8- محتوى البحث:

للتطرق لمختلف جوانب الموضوع تمَّ تقسيم هذه الورقة إلى العناصر التالية:

أولاً: الإطار النظري للعلاقة بين السياسة الجمركية والتنمية المستدامة.

ثانياً: السياسة الجمركية ودورها في الاقتصاد الليبي.

ثالثاً: النمذجة القياسية لتأثير إيرادات الرسوم الجمركية على الناتج المحلي الإجمالي الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL.

9- الدراسات السابقة:

توجد بعض الدراسات التطبيقية التي تناولت السياسية الجمركية، منها:

(1) دراسة (غزل أكرم الحوري) بعنوان: أثر السياسة الجمركية على الاقتصاد السوري في ظل تحرير التجارة الخارجية، أطروحة دكتوراه، الجمهورية العربية السورية، جامعة دمشق،2014-2015.

حيث تناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة أثر السياسة الجمركية على قطاعات الاقتصاد الوطني (الزراعي والصناعي والخدمات)، في ظل تحرير التجارة الخارجية، بالإضافة إلى أثر السياسة الجمركية في ظل الأزمة السورية، ولكنها لم تتعرض إلى أثر السياسة الجمركية على الناتج المحلي الإجمالي. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن السياسة الجمركية القائمة على تخفيض الرسوم الجمركية قد ركزت بشكل أساسي على إلغاء الرسوم الجمركية على المستوردات، مما جعل الإنتاج المحلي في تراجع على

حساب المنتج المستورد، لذلك أوصت بإعادة النظر بقوانين الرسوم الجمركية بما يتلاءم مع التطورات الحديثة.

(2) دراسة (رضا عريبي الشبلي) بعنوان: السياسة الضريبية وأثرها على الاقتصاد الليبي، مجلة جامعة الزيتونة، العدد الثاني، 2012.

وتناولت الدراسة بالتحليل الإيرادات الجمركية والضريبية ونسبتها إلى الإيرادات غير النفطية للفترة (199-2010) ولم تتعرض إلى تحليل أثر الإيرادات الجمركية بشكل أدق، كذلك لم تبين أثرها على الناتج المحلي الإجمالي. ومن أهم نتائجها أن الإيرادات الجمركية تشكل جزء كبير من الإيرادات العامة للدول النامية، إلاَّ أننا في ليبيا نجدها تشكل أقل نسبة من الإيرادات العامة، ويرجع ذلك إلى عدم اتخاذ إجراءات حاسمة لقمع ظاهرة التهرب والتهريب.

(3) دراسة (سلمى سلطاني) بعنوان: دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، 2002-2003.

حاولت الدراسة تحليل دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية الجزائرية، وتوضيح عناصرها من حيث الخصائص والأهداف، ولكن لم تظهر الدراسة أثر الجمارك على الناتج المحلي بالجزائر، وكذلك لم تدرس نسبة الإيرادات الجمركية من الإيرادات العامة، ولا حتى نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي. وتوصلت إلى نتائج من أهمها سيطرة الواردات من المواد الأولية والغذائية على مجمل الواردات، مما يظهر عدم نجاعة الإجراءات والتدابير المتخذة في هذا الخصوص، ولذلك أوصت الدراسة بضرورة حفاظ الجمارك على الإجراءات وتنظيم وتسيير عمليات الاستيراد والتصدير.

(4) دراسة (زايد مراد) بعنوان: دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق (حالة الجزائر)، جامعة يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة دكتوراه، الجزائر، 2005-2006.

ركزت الدراسة بالتحليل تطور التعريفة الجمركية ونسبتها إلى الإيرادات العامة، كما ركزت الدراسة على دور الجمارك في محاربة الغش الجمركي وكذلك أسباب وآثار الغش الجمركي، ولم تتعرض إلى دور الإيرادات الجمركية في تنمية الاقتصاد الوطني، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها تنظيم إدارة الجمارك بشكل محكم وسياسة جمركية جيدة تسمح لها بأن تؤدي دورها الاقتصادي لتلبية متطلبات اقتصاد السوق، من أجل تحقيق إيرادات خزينة الدولة لتحقيق تنمية اقتصادية للبلاد.

(5) دراسة (ناديا خالد نعمان ثابت) بعنوان: الرسوم الجمركية في ظل تحرير التجارة الخارجية، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، رسالة ماجستير، الجمهورية العربية السورية، 2005-2006.

وتناولت الدراسة بالتحليل تطور حصيلة الرسوم الجمركية ونسبتها إلى الإيرادات الضريبية والإيرادات العامة، بالإضافة إلى نسبتها للناتج المحلي الإجمالي والمستوردات السورية. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها أن هناك تناقص واضح في أنظمتنا الضريبية والجمركية من حيث ارتفاع معدلاتها وبين عائداتها على خزينة الدولة، بالإضافة إلى عدم التنسيق بين وزارتي المالية والاقتصاد في إصدار التعليمات ومتابعة تنفيذها بدقة، مما أدى إلى استمرار غلاء الأسعار رغم التخفيضات في الرسوم الجمركية على بعض السلع.

(6) دراسة (الكتبي) بعنوان: الآثار الاقتصادية للضريبة الكمركية في الامارات العربية المتحدة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد: الحادي والسبعون، 2008.

يهدف البحث عن طريق الضريبة الجمركية إلى دعم التنمية الاقتصادية في الدول النامية للمساهمة في تمويل النفقات العامة للموازنة ودعم الميزان التجاري وزيادة الناتج القومي الاجمالي. حيث تمَّ الاستعانة بالمنهج التاريخي للحصول على بيانات

وتحليلها احصائياً عن طريق بعض الأساليب الاحصائية. وتوصل البحث إلى نتائج أهمها أن معدل مساهمة الضريبة الجمركية للإيرادات العامة لاغ 6.3% للسنتين (91-1996) أي أن الضريبة الجمركية تزيد بنسبة كبيرة من موارد الدولة. كما أن الضريبة الجمركية تعمل على تشجيع الصناعة المحلية وتصديرها إلى التخصص في الصناعة النفطية. كما أن الضريبة الجمركية تساهم في توجيه المستهلك المحلي للسلع الأجنبية المستوردة.

(7) دراسة (هشام-رشيد) بعنوان: النظام الجمركي الجزائري ومستقبله في ظل الانفتاح الاقتصادي، جامعة محند أكلي البويرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، الجزائر، 2014-2015.

هدفت الدراسة إلى التعرف على النظام الجمركي الجزائري، وبيان مدى مساهمة الإصلاحات الجمركية في تسهيل التجارة الخارجية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في عرض مختلف الأنظمة الجمركية، بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي من أجل تحليل مختلف البيانات الجمركية. واستخلصت الدراسة جملة من النتائج أهمها اعتماد التعريفة الجمركية المنسقة كما هو تماشياً مع التطورات الجمركية العالمية، كما أن الجزائر تسعى لتحرير السياسات الخارجية من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تتبناه، أيضاً فإن الاصلاحات الجمركية التي قامت بها الجزائر حققت تحصيل جمركي كبير، وأن الجباية الجمركية تعتبر المورد الثاني بعد المحروقات من حيث المداخيل.

(8) دراسة (ثيزيرى) بعنوان: عصرنة الجمارك ودورها في ترقية التجارة الخارجية – دراسة حالة جمارك الجزائر، جامعة محند أكلي البويرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، الجزائر، 2018-2019.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الجمارك في الاقتصاد الوطني، واعتمدت على المنهج الوصفي باستعراض الأساس النظري، بينما الجانب التحليلي أوضح الإصلاحات الجمركية ودورها في التجارة الخارجية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن التجارة الخارجية تلعب دوراً هاماً في اقتصاد أي دولة، وأن الجمارك تعد أداة فعالة لضبط الاقتصاد الوطني، وترقية وتطوير التجارة الخارجية، وأن تطور الجمارك مرتبط بتطور الاقتصاد الوطني.

(9) دراسة (وارتان) بعنوان: الدور الاقتصادي للضرائب الكمركية في العراق، مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الحادية عشر، المجلد العاشر، العدد: 33، 2015.

هدف البحث إلى دراسة الضرائب الجمركية في العراق ودورها الاقتصادي وفقاً للتعريفة الجمركية المفروضة. وتوصل البحث الي عدة نتائج أهمها اتسام مؤشر العب الجمركي في العراق بعدم الاستقرار مابين الارتفاع والانخفاض في حصيلة الإيرادات الجمركية، وبالتالي عدم مواكبة الإيرادات الجمركية للزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، كما شهدت حصيلة الإيرادات الجمركية وأهميتها النسبية في كل من إيرادات الضرائب غير المباشرة وإيرادات الضرائب العامة بالانخفاض.

ثانياً: الاطار النظري للعلاقة بين السياسة الجمركية والتنمية المستدامة:

1- مفهوم السياسة الجمركية:

تعد السياسة الجمركية جزء لايتجزأ من السياسات المالية للدولة. وتعرف بأنها زيادة أو تخفيض أو إلغاء فئات الرسوم الجمركية على السلع المستوردة والمصدرة والسلع الصناعية الوطنية. (دراسة الاصلاح الضريبي والجمركي في السودان، 2014، ص22)

كما تعرف الجمارك بأنها قواعد ونظم واتفاقيات يتم تنفيذها وفق معايير دولية ووطنية عن طريق مؤسسات وإدارات جمركية أوكل إليها تحصيل الضرائب الجمركية المستحقة للخزينة العامة، واستيفاء الشروط والقيود الاستيرادية المقررة عليها حماية للسياسة الجمركية لأي دولة.(مراد، 2006، ص259)

أو هي قائمة تتضمن بيان السلع المختلفة والرسوم المقدرة عليها، بالنسبة للصادرات والواردات، أي أن الرسوم الجمركية تتواجد في قائمة تسمى التعريفة الجمركية. (شهاب، 2007، ص131)

أيضاً تعرف الضريبة الجمركية بأنها مبلغ من المال تفرضه الدولة على البضائع والخدمات المستوردة. فغالباً ما يحسب مبلغ الضريبة لنسبة مئوية ثابتة من قيمة البظاعة المستوردة أو الصادرة. (الكبتي، 2008، ص91)

أي أن الضريبة الجمركية هي التي يكون الهدف الأساسي من فرضها على السلع المستوردة تحقيق أكبر حصيلة مالية للدولة. (داليا وآخرون، 2014، ص9)

وتعتمد ليبيا على الاستيراد في توفير الاحتياجات اللازمة للأفراد، مما ترتب على ذلك إهمال وضع سياسة جمركية محددة لدعم الاقتصاد الوطني في تسيير أمور الدولة، فلا رؤية ولا هدف يتم السعي إلى تحقيقه إلى جانب فرض الرسوم الجمركية بكافة جوانبها. حيث تمَّ توفير الإمكانيات المالية والبشرية لمصلحة الجمارك وذلك لتمكينها من حل المشاكل الموروثة، الاَّ أن هذا لم يرفع مستوى الأداء. (السياسة الجمركية في ليبيا، 2016، ص ص1-2)

ونتيجة التطورات المختلفة التي شهدها العالم، ظهر اتجاهين مختلفين للسياسة الجمركية هما (الحوري، 2015، ص ص142-143):

أ) الاتجاه الأول: والمعبر عنه بالمذهب التجاري (الميركنتلي) الذي نادى أنصاره بحماية الصناعة الوطنية من المزاحمة الأجنبية، عن طريق سياسة تشجيع الصادرات، وتبني

سياسة تخفيض الاستيراد، بفرض رسوم جمركية على البضائع الأجنبية الواردة للدولة، لتوفير فائض بالميزان التجاري.

ب) الاتجاه الثاني: الذي تبنَّاه الفكر الكلاسيكي، ونادى بحرية التبادل التجاري وتسهيله بين الدول، بعيداً عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وفرض القيود على التجارة الدولية.

وفي سبيل التقريب بين هذين الاتجاهين فقد ظهرت الاتفاقية الثنائية والجماعية[*] بين الدول، مما ساهم في زيادة أهمية السياسة الجمركية) ومن بين الأسباب الأساسية لإدارة الجمارك هي فرض الحقرق الجمركية، مما شكل مورداً هاماً للدخول الجبائية وإيرادات ميزانية الدولة. (ثيزيرى، 2019، ص37) حيث عجزت مصلحة الجمارك في ليبيا عن تحقيق أهدافها نتيجة قصور وتجاوزات في إهدار المال العام[*].

2- واقع السياسة الجمركية ودورها في الاقتصاد الليبي:

تخضع البضائع والسلع عند إدخالها إلى الأراضي الليبية، للرسوم الجمركية والضرائب الأخرى النافذة إلاَّ ما أستثني أو أعفيَ منها بموجب أحكام القانون أو النصوص النافذة الأخرى. وفيما يلي نحاول تحليل مختلف التطورات والمؤشرات الرقمية والبيانية التي لها علاقة بالسياسة الجمركية الليبية خلال المدة (1996-2018):

أ- تطور الميزان التجاري الليبي خلال المدة (1996م-2018م):

[*]- التي تطورت وصولاً إلى اتفاقية الجات GATT وانتهت إلى تأسيس منظمة التجارة العالمية ودخولها حيز التنفيذ منذ عام 1995.

[*]- حيث بلغ إجمالي الإيرادات المحصلة لمصلحة الجمارك سنة 2015 حوالي 44.8 مليون د.ل أي بنسبة 25%فقط عن المقدر بالميزانية والبالغ 200 مليون د.ل.

يوضح الميزان التجاري العلاقة بين الصادرات والواردات، ومدى قدرة الصادرات على تغطية الواردات، فإذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات فإن الرصيد يكون ايجابياً(*). أما إذا كانت قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات فإن الرصيد يكون سلبياً(**).

جدول رقم (1) تطور الميزان التجاري الليبي خلال المدة (1996-2016)

(بالمليون دينار)

السنوات	الصادراتEx	الوارداتIm	الميزان التجاريTB
1996	3578.7	1914.8	1663.9
1997	3455.6	2138.6	1317.0
1998	2374.1	2203.8	170.3
1999	3682.2	1928.6	1753.6
2000	5221.5	1911.4	3310.1
2001	5394.0	2660.4	2733.6
2002	10177.0	5585.7	4591.3
2003	14806.6	5597.9	9208.7
2004	20848.3	8255.2	12593.1
2005	31148.0	7953.5	23194.5
2006	36336.3	7934.7	28401.6
2007	40972.1	8501.4	32470.7
2008	54732.4	11195.2	43537.2
2009	46319.0	27503.0	18816.0
2010	61658.0	31881.0	29777.0
2011	23254.0	13664.0	9590.0
2012	76893.0	32243.0	44650.0
2013	58442.6	43242.9	15199.7
2014	24511.0	38631.7	14120.7 -
2015	14996.9	22684.5	7687.6 -
2016	9402.0	12045.0	2643.0 -

*- حيث يعني الرصيد الايجابي(الفائض) ذا دلالة كبيرة، مما يعني كفاءة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وبالتالي حصول الدولة على عملة أجنبية لتمويل مستورداتها.

**- والذي يعني العجز في الميزان التجاري، أي قصور الطاقات الإنتاجية للاقتصاد، مما يعني استنزاف احتياطي الدولة من العملة الأجنبية، مما يؤدي إلى الاستدانة من الخارج، مما يحدث أزمات اقتصادية واجتماعية غير مرغوبة.

السنوات	الصادراتEx	الوارداتIm	الميزان التجاريTB
2017	26221.7	14673.1	11548.6
2018	40712.5	18815.4	21897.1

– المصدر: الجدول من إعداد الباحثتين, بالاعتماد على تقارير ونشرات مصرف ليبيا المركزي, أعداد مختلفة.

يوضح الجدول رقم (1) تطور الميزان التجاري الليبي خلال المدة (1996م–2018م),حيث يظهر أنه في حالة فائض منذ بداية المدة عام 1996 بما قيمته 1663.9 مليون د.ل، ثم ارتفع محققاً لفائض خلال أغلب سنوات البحث وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة الصادرات على قيمة الواردات، وبالتحديد ارتفاع الصادرات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية والذي وصل خلال العام 2000م مسجلاً 31.48 دولار للبرميل. واستمر هذا الفائض في الميزان التجاري خلال السنوات التالية من البحث وحتى العام2013م، إلاَّ أنه تراجع وتحول هذا الفائض إلى عجز بما قيمته –14120.7 خلال العام 2014م، واستمر العجز بالميزان التجاري حتى نهاية فترة البحث، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تراجع انتاج النفط في ليبيا إضافة إلى زيادة الاستيراد نتيجة لتخفيف القيود على المستوردات ولاسيما مستوردات القطاع الخاص، أي زيادة الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية بمعدل أكبر من معدل زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات النفطية، نتيجة لانخفاض الإنتاج المحلي من النفط، والأثر السلبي لسياسات التجارة الخارجية على عمليات التنمية بدلاً من توجيهها نحو الأفضل، وعدم توافر البيئة اللازمة للتصدير، الأمر الذي أدى إلى الوقوع في حالة عجز بالميزان التجاري، مما يعني أن المؤثر الرئيسي على الميزان التجاري للاقتصاد الليبي هو التطورات التي تشهدها الصادرات النفطية. وبالتالي من المفروض أن تلجأ مصلحة الجمارك الليبية إلى اتخاذ تدابير جمركية لتوازن الميزان التجاري.

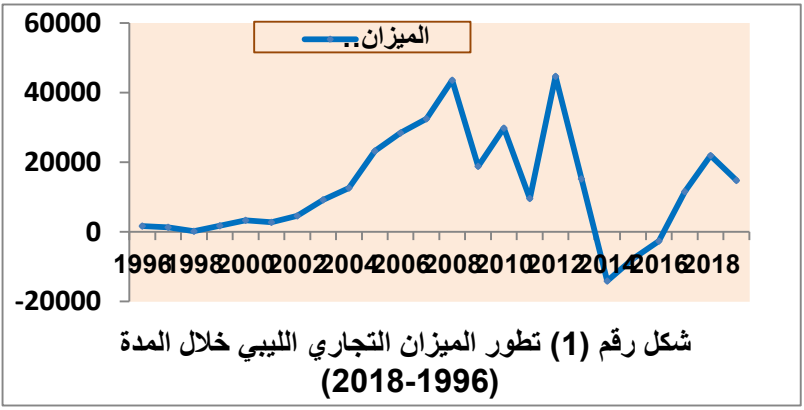

شكل رقم (1) تطور الميزان التجاري الليبي خلال المدة (2018-1996)

ب- مؤشر الانفتاح الاقتصادي:

إن ارتفاع هذا المؤشر يشير إلى عمق اعتماد الاقتصاد المحلي على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته، وبالتالي ازدياد تبعيته للخارج، أي أن التقدم الاقتصادي للدولة يترافق مع انخفاض مؤشر الانفتاح الاقتصادي(*).

جدول رقم (2) مؤشر الانفتاح الاقتصادي في ليبيا للمدة (1996-2018)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي 100=2003 RGDP	الصادرات Ex	الواردات Im	إجمالي التجارة	معدل الانفتاح الاقتصادي %OP *
1996	25929.0	3578.7	1914.8	5493.5	21.1
1997	26296.0	3455.6	2138.6	5594.2	21.2
1998	26725.0	2374.1	2203.8	4577.9	17.1
1999	26019.0	3682.2	1928.6	5610.8	21.5
2000	27135.0	5221.5	1911.4	7132.9	26.2
2001	33239.7	5394.0	2660.4	8054.4	24.2
2002	33104.5	10177.0	5585.7	15762.7	47.6
2003	37360.7	14806.6	5597.9	20404.5	54.6
2004	39622.1	20848.3	8255.2	29103.5	73.4
2005	43561.6	31148.0	7953.5	39101.5	89.7
2006	46583.6	36336.3	7934.7	44271.0	95.0

*- فمن الملاحظ أن هذا المؤشر لا يتجاوز نسبة (10-20%) في الدول المتقدمة.

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي 100=2003 RGDP	الصادرات Ex	الواردات Im	إجمالي التجارة	معدل الانفتاح الاقتصادي %OP *
2007	48898.0	40972.1	8501.4	49473.5	101.1
2008	50228.7	54732.4	11195.2	65927.6	131.2
2009	49854.3	46319.0	27503.0	73822.0	148.0
2010	52009.9	61658.0	31881.0	93539.0	179.8
2011	20146.3	23254.0	13664.0	36918.0	183.2
2012	39922.7	76893.0	32243.0	109136.0	273.3
2013	39016.0	58442.6	43242.9	101685.5	260.6
2014	20388.0	24511.0	38631.7	63142.7	309.7
2015	2411	14996.9	22684.5	37681.4	15.62
2016	2343	9402.0	12045.0	21447.0	9.15
2017	2969	26221.7	14673.1	40894.8	13.77
2018	3418	40712.5	18815.4	59527.9	17.42

المصدر: الجدول من إعداد الباحثتان بالاعتماد على كلا من:-
[1] مصرف ليبيا المركزي، النشرات الاقتصادية، والتقارير, أعداد مختلفة.
[2] الأرقام للسنوات 2015-2018 من موقع بيانات البنك الدولي
https://data.albankaldawli.org/country/LY

* تمَّ حسابه من قِبل الباحثتان وهو عبارة عن مجموع الصادرات والواردات مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أن الاقتصاد الليبي يعاني من مشكلة الانفتاح الاقتصادي خلال السنوات (2004-2016) وبشكل مرتفع، فقد وصل إلى أقصى قيمة له 309.7% في عام 2014، وهذا يعود إلى ارتفاع قيمة التجارة الخارجية مقارنة بالانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يشكل تنوع وتعدد الواردات نسبة مهمة في الطلب المحلي تفوق الإنتاج المحلي، وبالرغم من السياسات التي وضعت للحد من هذا الانفتاح كتطبيق سياسة إحلال الواردات باستخدام السياسات الكمية المباشرة، وفرض قيود على سعر الصرف الأجنبي، إلاَّ أن هذه السياسات لم تكن ذات جدوى، مما انعكس على زيادة الواردات لسد العجز في الإنتاج المحلي من السلع والخدمات،

واستحواذ الصادرات النفطية على النصيب الأوفر من إجمالي الصادرات التي تتأثر بظروف الأسواق النفطية الدولية.

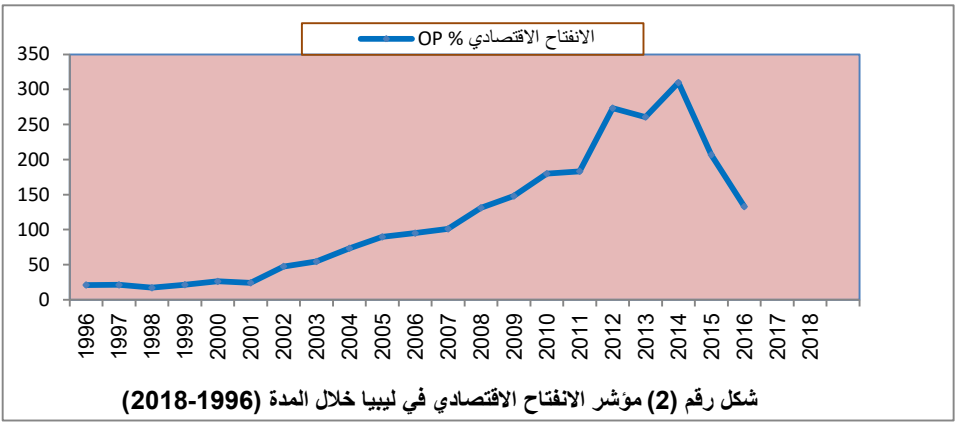

شكل رقم (2) مؤشر الانفتاح الاقتصادي في ليبيا خلال المدة (1996-2018)

ج- تطور الضرائب والرسوم الجمركية في الاقتصاد الليبي للمدة (1996م-2018م):

تتعلق حصيلة الضريبة الجمركية بالنشاط الاقتصادي، فإذا كان الاقتصاد الوطني في حالة رواج ونمو فإن حصيلة هذه الضرائب تزداد، وبالعكس أيام الكساد الاقتصادي، حيث تنخفض حصيلتها وهذا ما يربك الإدارات العامة في القيام بالسياسات اللازمة للتغلب على هذه الأزمات، وبالتالي يجب توفر إدارات كفؤة وصارمة عند جباية هذه الضرائب لمحاربة الغش. (عجام، 1992، ص139)

تعد الرسوم الجمركية أحد المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على الاقتصاد الليبي، ومن تتبع بيانات الجدول رقم (3) يلاحظ عدم الاستقرار في حصيلة الرسوم الجمركية خلال مدة البحث، فلقد بلغت 444.0 مليون د.ل في عام 1996 ثم أخذ ما بين ارتفاع وانخفاض حتى وصلت إلى 852.6 في عام 2004 محققاً أعلى معدل نمو وصل إلى 121.5% وهذا بسبب التطور في عمل ونشاطات مصلحة الجمارك الليبية التي حدثت كمحاولات لتطوير أداء السياسة الجمركية، وتطبيق الأساليب الجمركية

الحديثة. إلاَّ أن الإيرادات الجمركية تراجعت في سنة 2005 وبقيمة تصل إلى 548.0 مليون د.ل وبمعدل نمو منخفض –35.7% حيث أخذت في التذبذب من جديد مابين ارتفاع وانخفاض خلال المدة 2005 إلى 2009 ثم قفزت في سنة 2010 لتحقيق أعلى قيمة لها قدرت بحوالي 1393.9 وبمعدل نمو 58.9% وهذا نتيجة ارتفاع مؤشر الانفتاح، بالإضافة إلى ارتفاع حجم الواردات الليبية بقيمة لا يستهان بها والتي ساعدت في رفع نسبة الإيرادات الجمركية.

جدول رقم (3) تطور الضرائب والرسوم الجمركية في الاقتصاد الليبي للمدة (1996م–2018م) (بالمليون دينار)

السنوات	الضرائب والرسوم الجمركية	معدل نموها %*
1996	444.0	–
1997	440.0	0.9 –
1998	519.0	17.9
1999	519.5	0.09
2000	395.2	23.9 –
2001	362.5	8.2 –
2002	364.0	0.4
2003	384.8	5.7
2004	852.6	121.5
2005	548.0	35.7 –
2006	526.9	3.8 –
2007	528.0	0.2
2008	499.2	5.4 –
2009	876.7	75.6
2010	1393.9	58.9
2011	237.5	82.9 –
2012	248.9	4.8
2013	141.6	43.1 –
2014	59.5	57.9 –
2015	46.0	22.6 –

2016	64.3	39.7
2017	164.5	155.8
2018	449.7	173.3

المصدر: الجدول من إعداد الباحثتين بالاعتماد على نشرات مصرف ليبيا المركزي, أعداد مختلفة.
* تمَّ حسابه من قِبل الباحثتان.

ولكن مع انطلاق الأحداث في ليبيا سنة 2011، وتراجع حركة التجارة الخارجية انخفضت الرسوم الجمركية إلى 237.5 مليون د.ل حيث شهد معدل نمو الرسوم الجمركية تراجعاً بلغ –82.9%.

ونتيجة للظروف التي مرت بها ليبيا، وما أفرزته الأزمة من انتشار كبير وواسع لعمليات التهرب والتهريب الجمركي، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات الجمركية وبشكل واضح في عام 2015 بقيمة وصلت إلى 46.0 وبمعدل نمو سالب – 22.6%.

عموماً فإن هناك عوامل رئيسية وراء انخفاض الإيرادات الجمركية هي (الشبلي، 2012، ص135):

1) كثرة الاستثناءات والإعفاءات التي يتضمنها هيكل التعريفة الجمركية.
2) التهرب من سداد قيمة الضريبة الجمركية.
3) صعوبة التنفيذ السليم للبضائع المستوردة.
4) صعوبة تحديد الضريبة الجمركية التي يجب أن تخضع لها تلك السلع المستوردة.

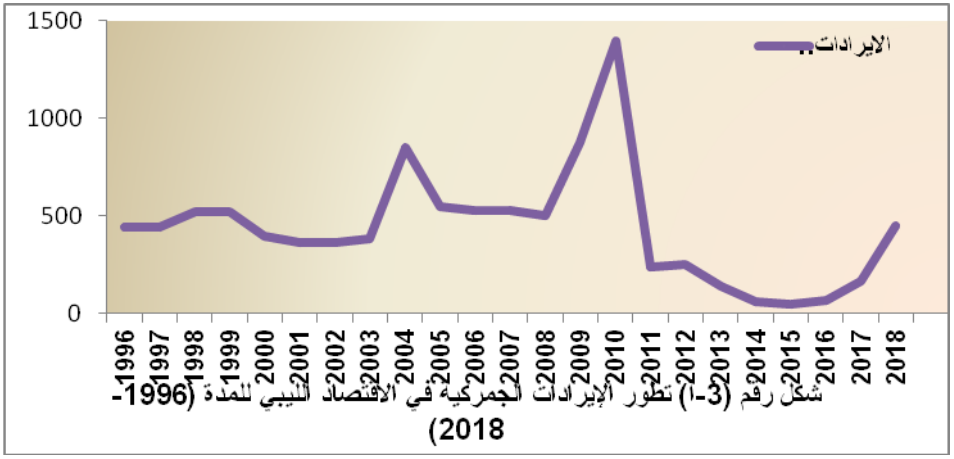

شكل رقم (3-أ) تطور الإيرادات الجمركية في الاقتصاد الليبي للمدة (1996-2018)

ويوضح الشكل البياني رقم (3-ب) معدل نمو الإيرادات الجمركية للمدة (1996-2018):-

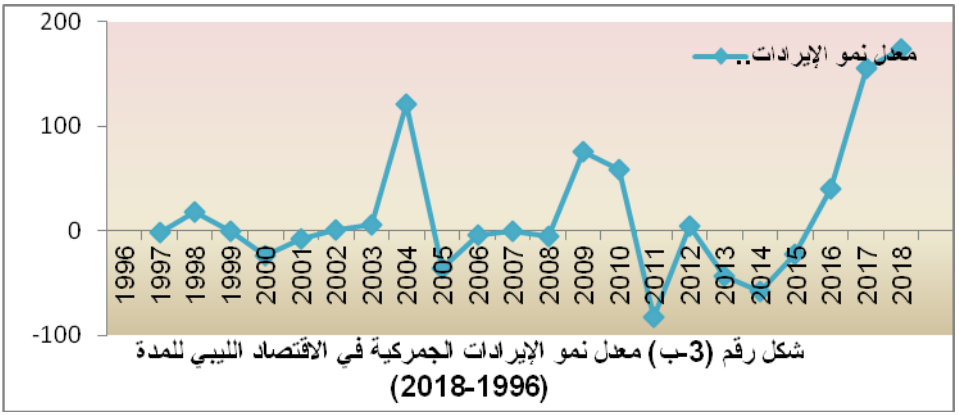

شكل رقم (3-ب) معدل نمو الإيرادات الجمركية في الاقتصاد الليبي للمدة (1996-2018)

ويتضح مما سبق أنه نتيجة لتطور دور الدولة وما صاحبه من ضرورة إيجاد مصادر متعددة للإيرادات العامة، والتي أصبحت أداة مهمة من أدوات السياسة المالية،

فإن هذا بدوره يبين أهمية دور الإيرادات التي تسهم في تنفيذ الخطط التنموية، وهو ماينعكس ايجاباً على الناتج المحلي الإجمالي، ويزيد من ارتباط الموارد العامة للدولة بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية.(جمعة، 2014، ص37)

وحيث أن الضرائب الجمركية تعد جزءاً من الإيرادات العامة فهي تعكس نوعاً وسعراً حصيلة الأوضاع الاقتصادية المختلفة للدولة، وكذلك طبيعة بنيتها الاقتصادية. (الشبلي، 2012، ص131)

ثالثاً: دور الإيرادات الجمركية في تمويل الخزانة العامة:

حيث توجد علاقة تبادلية بين قانون الجمارك والاقتصاد، فالجمارك تؤثر في الاقتصاد كما يؤثر الاقتصاد في الجمارك. حيث نجد أن الضرائب الجمركية تعتبر دخلاً وإيراداً كبيراً للخزانة العامة، لأن كل الأموال التي تحصل عليها إدارة الجمارك تدخل إلى الخزانة العامة التي بدورها تقوم بوضع الميزانية العامة، وتوزيع النفقات على الإيرادات العامة والتي من أهمها الإنفاق على المشاريع التنموية.(الشبلي، 2012، ص131)

جدول رقم (4) نسبة مساهمة الإيرادات الجمركية في الإيرادات الضريبية والإيرادات العامة خلال المدة (1996–2016) (بالمليون دينار)

السنوات	الإيرادات الجمركية	الإيرادات الضريبية	الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات الجمركية من الإيرادات الضريبية % *	نسبة الإيرادات الجمركية من الإيرادات العامة % *
1996	444.0	444.0	5584.0	100	7.9
1997	440.0	41.0	5037.0	99.7	8.7
1998	519.0	535.0	4366.0	97	11.8
1999	519.5	620.1	4857.0	83.7	10.6
2000	395.2	637.1	4662.2	62	8.4
2001	362.5	706.8	5998.8	51.2	6.1
2002	364.0	715.1	8574.1	50.9	4.2
2003	384.8	890.6	8040.2	43.2	4.7
2004	852.6	1037.6	23087.0	82.1	3.6
2005	548.0	1044.0	37106.0	52.4	1.4

السنوات	الإيرادات الجمركية	الإيرادات الضريبية	الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات الجمركية من الإيرادات الضريبية % *	نسبة الإيرادات الجمركية من الإيرادات العامة % *
2006	526.9	1259.7	47088.0	41.8	1.1
2007	528.0	1376.0	53366.3	38.3	0.9
2008	499.2	2790.5	72741.2	17.8	0.6
2009	876.7	2504.8	41785.0	35	2.1
2010	1393.9	2247.5	61503.1	62	2.2
2011	237.5	460.7	16813.3	51.5	1.4
2012	248.9	617.6	70131.4	40.3	0.3
2013	141.6	851.0	54763.6	16.6	0.2
2014	59.5	660.9	21543.3	9.1	0.2
2015	46.0	671.3	16843.4	6.8	0.2
2016	64.3	716.9	8595.2	8.9	0.7
2017	164.5	845.2	22337.6	19.4	3.7
2018	449.7	1063.5	49143.6	42.2	0.91

– المصدر: الجدول من إعداد الباحثتان بالاعتماد على نشرات مصرف ليبيا المركزي, أعداد مختلفة.

يلاحظ من خلال الجدول أن الإيرادات الجمركية تمثل مكانة في الإيرادات العامة، إلاَّ أن هذه النسب شهدت نوع من التدني في كل سنوات البحث، فلقد وصلت إلى أعلى نسبة مساهمة لها 11.8% في عام 1998، ويرجع انخفاض الإيرادات الجمركية ونسبتها إلى الإيرادات العامة إلى انتشار ظاهرة التهرب الجمركي، والمخالفات الجمركية، وخاصةً خلال السنوات الأخيرة من البحث (2013م–2018م) بالإضافة إلى ضعف أجهزة المكافحة الجمركية، إلى جانب وجود طلب على السلع الأجنبية الغير متوفرة في الأسواق المحلية. وبالتالي فإن الإيرادات الجمركية لا تلعب دوراً أساسياً كمصدر للإيرادات العامة، بالرغم من مكانتها كجزء من إيرادات الدولة. غير أن نسبة الإيرادات الجمركية إلى الإيرادات الضريبية تختلف، فلقد حققت أعلى نسبة لها في عام 1996 بمعدل 100% ثم انخفضت في السنوات التالية بنسبة تصل إلى 43.2% في

سنة 2003، ثم عادت وحققت نسبة مرتفعة بمعدل 82.1% في سنة 2004، وهذا راجع إلى تحقيق الإيرادات الجمركية خلال هذه السنة لأعلى معدل لها وصل إلى 121.5%.

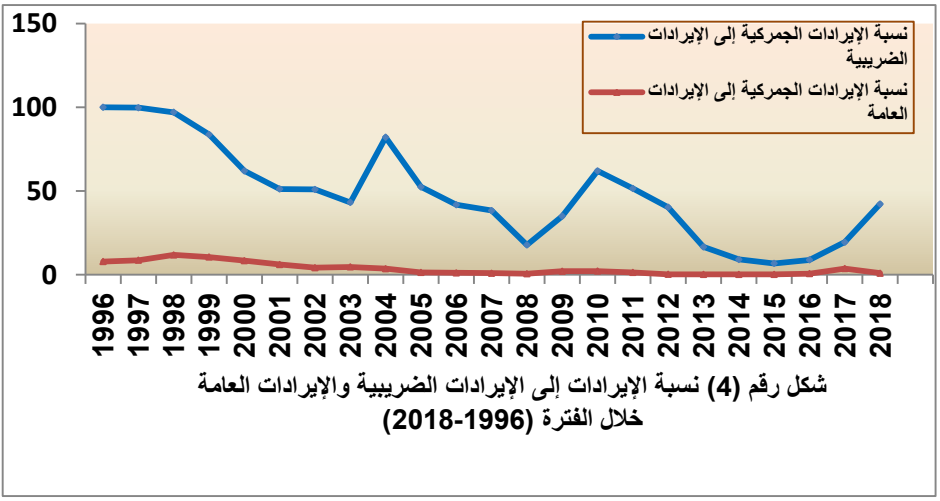

شكل رقم (4) نسبة الإيرادات إلى الإيرادات الضريبية والإيرادات العامة خلال الفترة (1996-2018)

2- تطور نسبة إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية من إجمالي الإيرادات غير النفطية:

هذا المؤشر له دلالات اقتصادية ومالية هامة، حيث يظهر أن مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمات العامة، قد توسعت في نشاطاتها، وبالتالي أصبحت الإيرادات المتحصلة مقابل الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع تغطي جزءاً كبيراً من نفقات الميزانية العامة.

جدول رقم (5) نسبة إيرادات الرسوم الجمركية من إجمالي الإيرادات غير النفطية خلال المدة (1996-2018) (بالمليون دينار)

السنوات	إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية	الإيرادات غير النفطية	نسبة الإيرادات الجمركية من الإيرادات غير النفطية % *
1996	444.0	1696.0	26.1
1997	440.0	1686.0	26
1998	519.0	1815.0	28.5
1999	519.5	1412.6	36.7

16	2459.2	395.2	2000
15.1	2395.8	362.5	2001
17.9	2023.1	364.0	2002
12.8	2984.6	384.8	2003
27.2	3131.0	852.6	2004
20	2728.0	548.0	2005
14.9	3522.0	526.9	2006
11.1	4728.0	528.0	2007
5.9	8324.2	499.2	2008
13.6	6438.0	876.7	2009
24	5790.1	1393.9	2010
24.1	983.2	237.5	2011
7.7	3199.1	248.9	2012
4.7	2987.9	141.6	2013
3.7	1566.7	59.5	2014
0.73	6245.7	46.0	2015
3.3	1929.7	64.3	2016
5.2	3128.6	164.5	2017
18.4	2435.4	449.7	2018

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات مصرف ليبيا المركزي, أعداد مختلفة.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن الإيرادات غير النفطية متذبذبة بين الزيادة والنقصان خلال مدة البحث، حيث سجلت أكبر نسبة انخفاض في عام 2011 بقيمة بلغت 983.2 مليون د.ل، ويعزى ذلك إلى الأحداث التي شهدتها ليبيا، وما صاحبها من آثار سلبية على كافة القطاعات الاقتصادية، وعدم قدرة الدولة على جباية الإيرادات غير النفطية.

كما يلاحظ أن أعلى نسبة مساهمة للإيرادات الجمركية من الإيرادات غير النفطية كانت في سنة 1999 بنسبة 36.7% تلاها انخفاض في نسب المساهمة في أغلب سنوات البحث حتى وصلت إلى أدنى نسب مساهمة خلال السنوات 2012،2013، 2014، 2015، 2016 بنسبة 7.7، 4.7، 4.7، 0.73، 3.3 على التوالي، وهذا يعود إلى تدني جباية الضرائب والرسوم الجمركية خلال هذه السنوات نتيجة لتأثر هذا القطاع بالظروف التي شهدتها ليبيا.

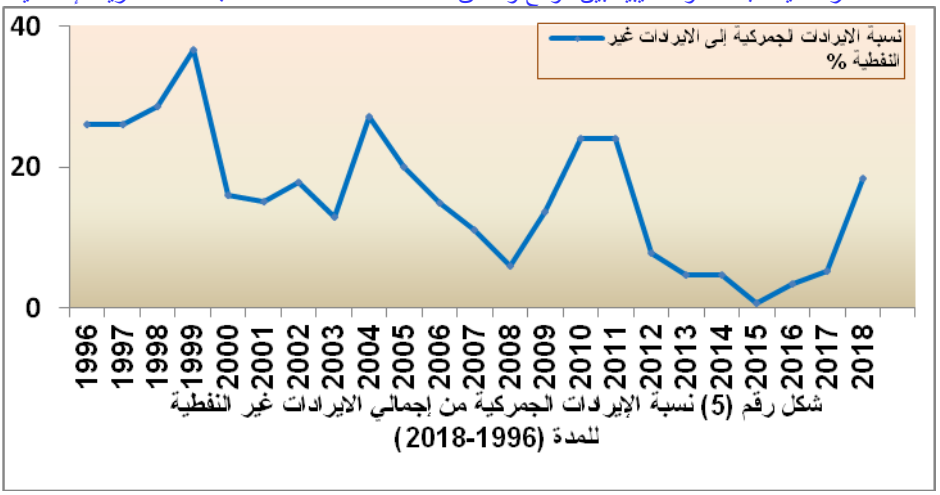

شكل رقم (5) نسبة الإيرادات الجمركية من إجمالي الايرادات غير النفطية للمدة (1996-2018)

3- تطور إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية إلى الواردات للمدة (1996-2018):

لبيان فاعلية الضريبة الجمركية في توجيه الاستهلاك المحلي للسلع الأجنبية المستوردة نبين في الجدول رقم (6) نسبة الإيرادات الجمركية من الواردات الليبية خلال سنوات البحث، وعلى افتراض أن الرسوم الجمركية على الواردات من السلع الضرورية منخفضة، مما يؤدي إلى زيادة استيرادها، وبالعكس ترتفع الرسوم الجمركية على السلع الكمالية والضارة، مما يؤدي إلى انخفاض استيرادها. (الكتبي، 2008، ص109)

جدول رقم (6) تطور الإيرادات الجمركية إلى الواردات خلال المدة (1996-2018) (بالمليون دينار)

السنوات	الإيرادات الجمركية	الواردات Im	نسبة الإيرادات الجمركية إلى الواردات % *
1996	444.0	1914.8	23.1
1997	440.0	2138.6	20.5
1998	519.0	2203.8	23.5
1999	519.5	1928.6	26.9
2000	395.2	1911.4	20.6
2001	362.5	2660.4	13.6
2002	364.0	5585.7	6.5
2003	384.8	5597.9	6.8

10.3	8255.2	852.6	2004
6.8	7953.5	548.0	2005
6.6	7934.7	526.9	2006
6.2	8501.4	528.0	2007
4.4	11195.2	499.2	2008
3.1	27503.0	876.7	2009
4.3	31881.0	1393.9	2010
1.7	13664.0	237.5	2011
0.7	32243.0	248.9	2012
0.3	43242.9	141.6	2013
0.1	38631.7	59.5	2014
0.2	22684.5	46.0	2015
0.5	12045.0	64.3	2016
1.1	14673.1	164.5	2017
2.3	18815.4	449.7	2018

– المصدر: الجدول من إعداد الباحثتان بالاعتماد على نشرات مصرف ليبيا المركزي, أعداد مختلفة.

تشير بيانات الجدول رقم (6) إلى تراجع كبير في نسبة مساهمة الإيرادات الجمركية إلى الواردات، فلقد بلغت أعلى نسبة مساهمة لها بنمو 26.9% في عام 1999، تلاها انخفاض حتى سنة 2014 لتبلغ أدنى نسبة مساهمة لها حوالي 0.1%، وهذا الانخفاض راجع إلى ضعف أجهزة المكافحة الجمركية، مما سبَّب في الانتشار الواسع لعملية التهرب الجمركي غير المشروع عبر كافة المنافذ الحدودية البرية والبحرية والجوية، بالإضافة إلى انتشار المخالفات الجمركية كدفع رسوم أقل مما تفرضه التشريعات الجمركية.

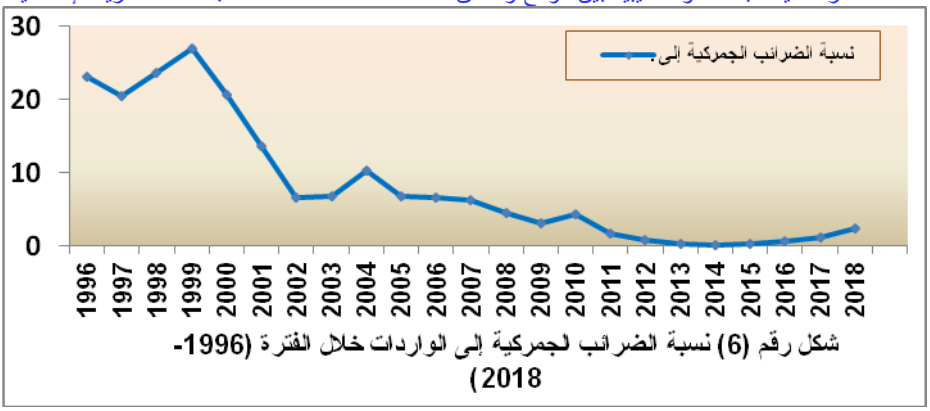

شكل رقم (6) نسبة الضرائب الجمركية إلى الواردات خلال الفترة (1996-2018)

4- أثر السياسة الجمركية على الناتج المحلي الإجمالي (مؤشر العبء الجمركي):

وهو عبارة عن نسبة مساهمة الإيرادات الجمركية في الناتج المحلي الإجمالي، أي هو الجزء الناتج الذي يتم تحويله إجبارياً على هيئة ضرائب جمركية من أجل تحقيق أهداف السياسة المالية للدولة. (وارتان، 2015، ص53)

حيث تؤدي الضرائب والرسوم الجمركية دوراً مهماً في تمويل عملية التنمية، وفي تمويل البرامج الاستثمارية للدولة، في ظل النقص في التكوين الرأسمالي، وضعف الموارد والوسائل المادية اللازمة لعملية التنمية.

لذلك فمن الضروري أن يكون معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي مرتفعاً نسبياً لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية(*)، بالإضافة إلى توزيع الدخل القومي والموارد المالية اللازمة لتمويل عملية التنمية المستدامة، والإصلاحات المستهدفة في القطاع العام. (المهايني، 2003، ص ص274-275)

جدول رقم (7) مؤشر العبء الجمركي في الاقتصاد الليبي للمدة (1996-2018)

(بالمليون دينار)

السنوات	الإيرادات الجمركية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة RGDP	العبء الجمركي % *

*- إذ من المناسب تحقيق معدل نمو (7-8%) كهدف لنمو الناتج المحلي الإجمالي.

1.71	25929.0	444.0	1996
1.67	26296.0	440.0	1997
1.94	26725.0	519.0	1998
1.99	26019.0	519.5	1999
1.45	27135.0	395.2	2000
1.09	33239.7	362.5	2001
1.09	33104.5	364.0	2002
1.02	37360.7	384.8	2003
2.15	39622.1	852.6	2004
1.25	43561.6	548.0	2005
1.13	46583.6	526.9	2006
1.07	48898.0	528.0	2007
0.99	50228.7	499.2	2008
1.75	49854.3	876.7	2009
2.68	52009.9	1393.9	2010
1.17	20146.3	237.5	2011
0.62	39922.7	248.9	2012
0.36	39016.0	141.6	2013
0.29	20388.0	59.5	2014
1.91	2411	46.0	2015
2.74	2343	64.3	2016
5.54	2969	164.5	2017
13.16	3418	449.7	2018

– المصدر: الجدول من إعداد الباحثتان بالاعتماد على نشرات مصرف ليبيا المركزي, أعداد مختلفة.

و الأرقام للسنوات 2015– 2018, الخاصة ببيانات الناتج المحلي من موقع بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/LY

من خلال الجدول يلاحظ أن نسبة مساهمة الرسوم الجمركية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة منخفضة وثابتة نوعاً ما خلال أغلب فترة البحث، فهي لم تتجاوز 2.68% كأقصى مساهمة لها في سنة 2010، مما يشير إلى تراجع دور الإيرادات الجمركية في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي الليبي للمدة (1996–2018)

كما يتضح من الجدول الانخفاض الحاد في نسبة العبء الجمركي خلال السنوات الأخيرة، وذلك لعدم مواكبة الزيادة في الإيرادات الجمركية للزيادة الحاصلة في الناتج المحلي، مما ترتب عليه الضعف في أداء الضرائب الجمركية وكفاءتها.

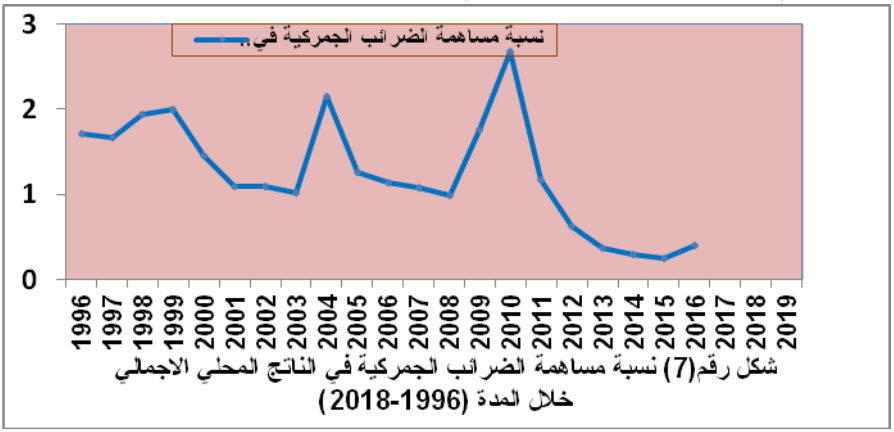

شكل رقم(7) نسبة مساهمة الضرائب الجمركية في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (1996-2018)

رابعاً: النمذجة القياسية لتأثير إيرادات الضرائب الجمركية على الناتج المحلي الاجمالي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL:

1- نموذج البحث:

إن الدور الأساسي لمنهج القياس الاقتصادي ينحصر في تقدير معالم النموذج الاقتصادي من خلال مشكلة عدم التأكد (Uncertainty - Incertitude) ويعتبر نموذج الانحدار البسيط أحد تلك النماذج التي تتناول تفسير العلاقة بين متغيرين أحدهما تابع Dependent Variable والآخر مستقل Independent Variable ويكون الشكل العام لمعادلة الانحدار البسيط :

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t \pm U_t$$

وهو يعني أن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية غير تامة، حيث يقيس المتغير العشوائي U_t أثر متغيرات أخرى لم نتمكن من قياسها وإدخالها بشكل صحيح في المعادلة، وعليه سوف نقوم بدراسة الشكل التالي لمعادلة الانحدار البسيط:

$$Y_t = a + b_1 X_t + e_t$$

حيث أن:

Y_t: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (كمعبر عن النمو الاقتصادي).

X_t: إيرادات الرسوم الجمركية في ليبيا.

e_t: حد الخطأ.

وكلا السلسلتين مقوم بالمليون دينار ليبي، أما مخرجات الدراسة من جداول وأشكال، سوف نستعين ببرنامج Eviews 9.5.

2- منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL(المتباطئة) :

تتطلب اختبارات التكامل المشترك (انجل وجرانجر–جوهانسن) أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة نفسها، كما أن هذه الاختبارات تعطي نتائج غير دقيقة عندما تكون السلسة صغيرة (أقل من 50 مشاهدة، كما هو الحال في السلسلتين محل الدراسة)، وهذا يضع شرطاً على استخدام هاتين الطريقتين في تحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات.

ولذلك فضلنا استخدام منهجية ARDL للتكامل المشترك وهي تدمج نماذج الانحدار الذاتي (Auto regressive Model AR) ونماذج فترات الابطاء الموزعة Distributed Lag Model

حيث تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر[1]. وتتميز طريقة ARDL عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة[1]:

1- Pesaran, M.,shin , Y. and Smith , R. (2001). Bounds Testing Approaches to the Analysis of level Relationships. Journal of Applied Econometrics , VOL.16,pp.289-326.

أ- يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة صفر I(0)، أو متكاملة من الرتبة واحد صحيح I(1)، أو متكاملة من درجات مختلفة، أي يمكن تطبيقها عندما تكون رتبة التكامل غير معروفة أو ليست موحدة لكل المتغيرات.

ب- إن نتائج تطبيقها تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة صغيراً، وهذا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيراً حتى تكون النتائج أكثر كفاءة

جـ- إن استخدامه يساعد على تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل معاً في معادلة واحدة بدلاً من معادلتين.

د- المقدرات الناتجة عن هذا النموذج تتصف بخاصية عدم التحيز والكفاءة، فضلاً عن أنه يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي[2].

ولتطبيق هذه المنهجية سنمر بالمراحل التالية[3]:

- المرحلة الأولى: تحليل الاستقرارية واختبارات السكون: قبل اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج ARDL وعرض نتائجه من المهم الإشارة إلى أن اجراء اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية لمعرفة درجة استقرار المتغيرات ليس شرطاً ضرورياً للبدء في تطبيق نموذج ARDL؛ إلا أن النموذج لا يعمل بدقة إذا كان هناك بعض المتغيرات مستقرة في الرتبة الثانية I(2)، وهذا من خلال التجارب التطبيقية على استخدام هذا

1- مجدي الشوربجي, "أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6، 2009م، ص 156.

2- Narayan , P. (2005). The saving and investment nexus for china: Evidence from cointegration tests. Applied Economics , VOL.37 , pp 1979-1990.

3- جلولي نسمة, مقران محمد, "منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي (دراسة تطبيقية على برمجية Eviews v 10)", المركز الجامعي بلحاج بو شعيب عين تموشنت , الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية, 14 نوفمبر 2019م.

النموذج[1]. ومن أشهر اختبارات قياس السكون أو وجود جذر الوحدة هما اختباري ADF, PP, وكانت النتائج كما هي بالجدول التالي:

جدول (8)

نتائج اختبار الإستقرارية للكشف عن جذر الوحدة حسب اختباري ADF, PP للفترة (1996-2018)

المتغيرات	اختبار ديكي فيللر الموسعADF							
	المستوى Level				الفرق الأول Difference1			
	بثابت	بثابت واتجاه	دون ثابت واتجاه	القرار	بثابت	بثابت واتجاه	دون ثابت واتجاه	القرار
Y	0.59420	0.8405	0.2922	غ. ساكن	0.0000	0.000	0.0000	I (1) ساكن
X	0.0842	0.1939	0.1404	غ. ساكن	0.0003	0.0018	0.0000	I(1)ساكن
المتغيرات	اختبار فيلبس بيرون PP							
	بثابت	بثابت واتجاه	دون ثابت واتجاه	القرار	بثابت	بثابت واتجاه	دون ثابت واتجاه	القرار
Y	0.6233	0.9035	0.3291	غ. ساكن	0.0001	0.0000	0.0000	I (1) ساكن
X	0.0842	0.1884	0.1903	غ.ساكن	0.0000	0.0004	0.0000	I (1) ساكن

- المصدر: من عمل الباحثتان باستخدام برمجية Eviews 9.5.

وكما هو ملاحظ من الجدول السابق أن متغيري الدراسة بهما جذر وحدة, وهما مستقران عند الفرق الأول، وبمحاولة معرفة إذا ما كان بينهما تكامل مشترك، فلم يتحقق ذلك لعدم تحقق الشرط الثاني لتحقيق التكامل المشترك وهو أن تكون سلسلة البواقي للمتغيرات الأصلية مستقرة في المستوى وذلك حسب منهجية انجل-جرانجر. وعليه يمكن تطبيق نموذج ARDL والانطلاق للمرحلة الثانية.

1- أمين حواس, فاطمة الزهراء زرواط, " واردات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الصين": منهجية ARDL, بحث منشور على الموقع: www.enssea.net.

– المرحلة الثانية: اختبار التكامل المشترك: اختبار الحدود Bounds Test:

1– يتم تقدير نموذج ARDL وفق طريقة OLS العادية وفقاً للمعادلة التالية:

$$d(Yt) = \mathcal{C} + \gamma Yt-1 + \beta xt-1 + \sum_{i=1}^{m} a1,i * d(Yt-1) + \sum_{i=0}^{k} a2,i * d(Yt-i) + \sum_{e}$$

وتتضمن المعادلة السابقة العلاقتين الطويلة والقصيرة الأجل، حيث يمثل الجزء الأول (المكتوب بشكل مختلف) العلاقة طويلة الأجل ومن مواصفات γ(معامل تصحيح الخطأ): أن تكون سالبة ومعنوية، وذلك حتى يكون لدينا تكامل مشترك أي علاقة في الأمد الطويل بين المتغيرين، فإذا اختل هذان الشرطان فلن يكون هناك تصحيح للخطأ.

أما β: فهي مقدرة يمكن استخدامها للتوصل إلى ميل المتغير المستقل في نموذج التكامل المشترك، وليس لها تفسير اقتصادي[1]. أما الجزأين الآخرين في المعادلة فيمثلان العلاقة قصيرة الأجل.

1– اختيار فترة الابطاء المثلى للفروق:

قبل البدء في استخراج معادلة ARDL لابد من معرفة فترات الإبطاء المثلى للفروق، حيث يتم اختبار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى في المعادلة السابقة وذلك باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد Vector Auto regressive Model Unrestricted، ويتم ذلك باستخدام خمسة معايير مختلفة لتحديد الفترة وهي[2]:

[1]– عماد الدين المصبح، من قناته على اليوتيوب: https://youtu.be/UriJTW8IrMM.

[2]– ناظم عبدالله عبدالمحمدي، وماجد جاسم العيساوي،"قياس وتحليل العوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للمدة 1990–2015، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد9، العدد17، ص 154.

معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE)، معيار معلومات أكايكي (AIC)، معيار معلومات شوارز (SC)، معيار معلومات حنان وكوين (H-Q)، معيار نسبة الامكان الأعظم (LR).

ويتم اختيار فترة الإبطاء المثلى التي تمتلك أقل قيمة من المعايير الاحصائية المقدرة أعلاه.

جدول (9)

معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM

فترة الابطاء	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	3.94e+08	22.62986	22.67959	22.64065
1	17.21339*	1.75e+08*	21.81913*	21.91860*	21.84072*
2	0.828367	1.84e+08	21.86834	22.01756	21.90073

– المصدر: من عمل الباحثتان باستخدام برمجية Eviews 9.5

– ملاحظة: تشير (*) إلى العدد الأمثل لفترات الإبطاء الذي يختاره كل معيار، وهذه المعايير عند مستوى معنوية (5%).

وبعد تجربة عدة فترات إبطاء، أجمعت كل المعايير المستخدمة على أن فترة الابطاء المثلى هي (1)أي فترة إبطاء واحدة.

2- منهج اختبار الحدود Pounds Testing Approach:

يستخدم هذا المنهج لاختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة)، والمتغير المفسر (ايرادات الرسوم الجمركية)، إذ يتم حساب احصائية F (اختبار فيشر)، لاختبار فرضية العدم، التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أي عدم وجود تكامل مشترك بينهما في الأجل الطويل:

$H_0: \gamma = 0$

مقابل فرضية البديل التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أي وجود علاقة تكامل مشتركبين المتغيرين:

$H_1: \gamma \neq 0$

وعلى ذلك كانت نتائج الاختبار بالشكل التالي:

جدول (10)

نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds Test لنوذجARDL

k	Value	Test Statistic
1	4.354559	F-statistic
Critical Value Bounds		
I1 Bound	I0 Bound	Significance
3.51	3.02	10%
4.16	3.62	5%
4.79	4.18	2.5%
5.58	4.94	1%

– المصدر: من عمل الباحثتان باستخدام برنامج Eviews 9.5

يستدل من الجدول السابق، أن قيمة احصائية F المحسوبة والبالغة (4.354559)، أكبر من قيمة الحد الأعلى والبالغة (4.16)، عند مستوى معنوية 5%، مما يعني قبول الفرضية البديلة ($H_1: \gamma \neq 0\ \gamma \neq 0$)

ورفض فرضية العدم ($H_0: \gamma = 0$)، أي أن هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل بين إيرادات الرسوم الجمركية (X)، والناتج المحلي الاجمالي (Y).

– المرحلة الثالثة: نموذج متجه تصحيح الخطأ وفقاً لمنهجية ARDL VECM:

بعد الحصول على العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين Y, X ووفقاً لنموذج التكامل المشترك، يتم تقدير نموذج ECM, الذي يلتقط ديناميكية المدى القصير (علاقة قصيرة الأجل)، بين المتغيرين التابع والمفسر، وبتقدير تلك العلاقة يمكن التوصل للنتائج التالية:

جدول (11)

نتائج نموذج ECM وفقاً لمنهجية ARDL

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0002	5.114246	5.251398	26.856946	D(X)
0.0004	-4.650416	7.903195	-36.753147	D(X(-1))
0.2323	-1.248572	7.614088	-9.506740	D(X(-2))
0.0017	-3.863925	0.133671	-0.516494	CointEq(-1)
	Cointeq = Y - (96.6285*X -10503.6971)			
Long Run Coefficients				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	5.789713	16.689688	96.628499	X
0.2316	-1.250453	8399.913035	-10503.697123	C

– المصدر: من عمل الباحثتان باستخدام برنامج Eviews 9.5

ويظهر الجدول أعلاه أن التغير في ايرادات الرسوم الجمركية (X) يمارس تأثيراً معنوياً على النمو الاقتصادي, وأن العلاقة طردية وموجبة, وهو ما تؤكده النظرية الاقتصادية.

وقد أظهرت نتائج ECM أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ يكشف عن سرعة عودة متغير الناتج المحلي الإجمالي نحو قيمه التوازنية في الأجل الطويل، حيث في كل فترة زمنية نسبة اختلال التوازن من الفترة (t-1) تقدر بـ (0.52)، والتي تعد معامل تعديل (تكيف) عالي نسبياً، بمعنى آخر عندما ينحرف مؤشر النمو الاقتصادي

أي خلال الفترة القصيرة في الفترة السابقة (t-1) عن قيمها التوازنية في الأجل الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل (51%)، من هذا الاختلال في الفترة (t) إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل بعد حوالي أقل من عامين.

– المرحلة الرابعة:

أولاً: الاختبارات التشخيصية للنموذج:

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية، تم اجراء الاختبارات التشخيصية Diagnostic Test التالية:

1– اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء المعروف بـ Breusch-Godfrey Serial CorrelationLM Test: حيث يتضح من خلال الجدول التالي ووفقاً لاختبار F الاحتمالية العالية والتي هي أكبر من الواحد الصحيح أي أنه لا يمكن أن يكون هناك ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء.

جدول (12)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

0.9869	Prob. F(1,13)	0.000281	F-statistic
0.9834	Prob. Chi-Square(1)	0.000433	Obs*R-squared

– المصدر: من عمل الباحثتان باستخدام برنامج Eviews 9.5.

2– اختبار فرضية عدم تباين حد الخطأ: باستخدام اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي Autoregressive Conditional Heteroscedasticity Test (ARCH) المعروف بـ ويوضح إمكانية قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، كما هو بالجدول التالي:

جدول (13)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

0.4575	Prob. F(5,14)	0.991342	F-statistic
0.3885	Prob. Chi-Square(5)	5.229504	Obs*R-squared
0.8365	Prob. Chi-Square(5)	2.090423	Scaled explained SS

– المصدر: من عمل الباحثتان باستخدام برنامج Eviews 9.5

3– اختبار NormalityJarque–Bera بخصوص التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار: حيث يظهر أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة أن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعاً طبيعياً، حيث أن الاحتمالية Probability بلغت (0.4552)، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة التوزيع غير الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار.

جدول (14)

نتائج اختبار JarqueBera للتحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي الأخطاء

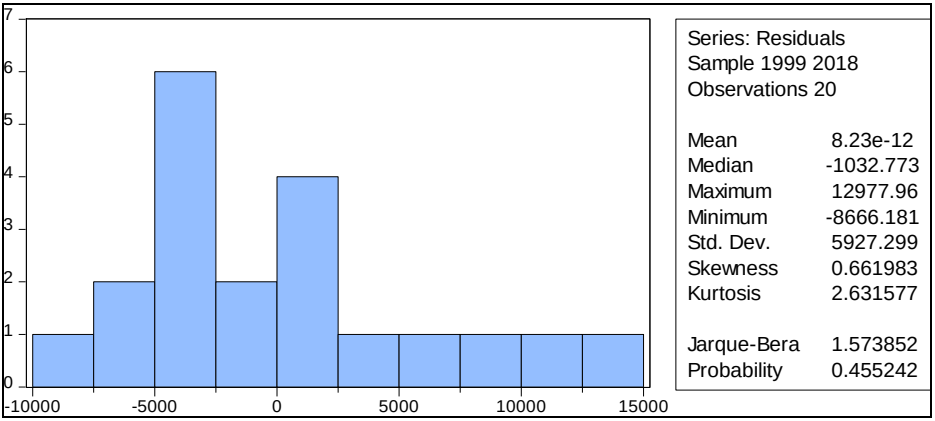

– المصدر: من عمل الباحثتان باستخدام برنامج Eviews 9.5

ثانياً: اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر:

وفقاً لـPesaran and Pesaran (1997)، فإن الخطوة الأولى التي تلي تقدير صيغة UECM لنموذج ARDL تتمثل في اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين، القصير والطويل، أي خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن ولتحقيق ذلك يتم استخدام اختبارين هما[1]: اختبار المجموع

[1]- Pesaran , M. and Pesaran , B.(1997).Workingwith Microfit 4.0: interactive Econometric Analysis.Oxford: oxford University press.

التراكمي للبواقي المتابعة Cumulative Sum of Recursive Residual CUSUM، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة Cumulative Sum of Square Recursive Residual, CUSUMSQ ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة UECM لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من CUSUM و CUSUMSQ، داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، ومن ثم تكون المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود عند هذا المستوى.

ويتضح من خلال الشكلين التاليين أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكلياً خلال فترة الدراسة (1996-2018)، مما يؤكد وجود استقرار بين متغيري الدراسة، وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

شكل (8)

نتائج اختبار CUSUM لمجموع تراكم البواقي المتابعة

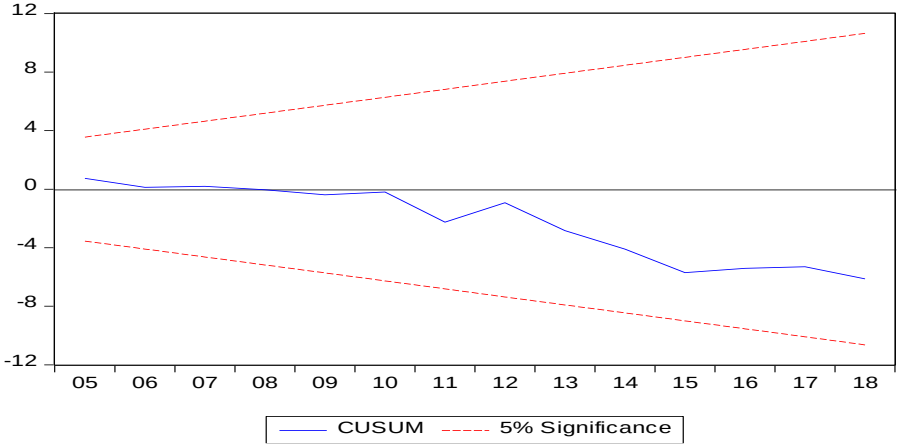

– المصدر: من عمل الباحثتان بالاستعانة ببرنامج Eviews 9.5.

شكل (9)

المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMSQ

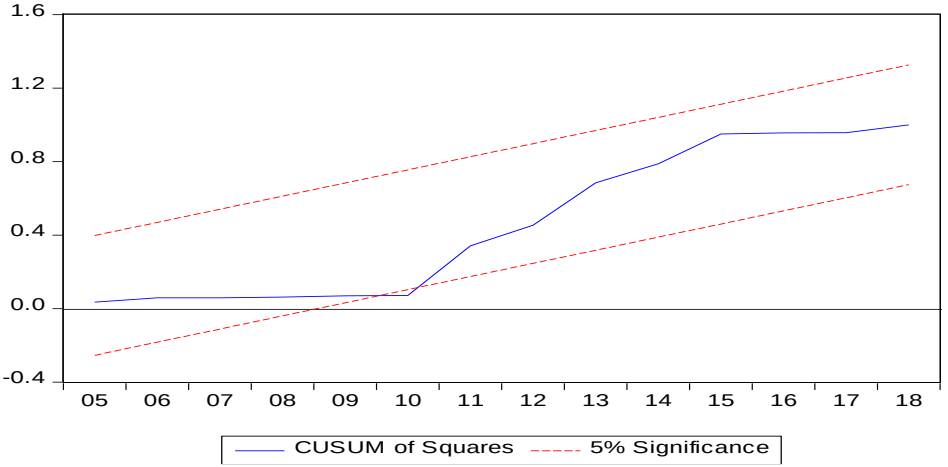

– المصدر: من عمل الباحثتان باستخدام برنامج Eviews 9.5

النتائج:

بعد استعراض الورقة تمَّ التوصل إلى النتائج التالية:

أولاً: نتائج الجانب النظري والتحليلي:

1- انعدام الدراسات والخطط الاستراتيجية، والافتقار للميكنة الحديثة في مصلحة الجمارك الليبية.

2- انتشار الفساد المالي والإداري في أغلب المراكز الجمركية الليبية، مما تسبب في ضياع المال العام.

3- سوء كفاءة الاجراءات المتخذة من قبل الدولة لقمع ظاهرة التهريب.

4- انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات الجمركية في الايرادات العامة خلال أغلب سنوات البحث.

5- عدم الاستقرار في نسبة حصيلة الايرادات الجمركية خلال مدة البحث.

6- انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات الجمركية في الناتج المحلي الاجمالي خلال سنوات البحث.

ثانياً: نتائج الجانب التطبيقي:

1- كانت نتائج اختبار وجود جذر الوحدة باستخدام اختباري ديكي- فيللر الموسع، وفيليبس بيرون، أنه يوجد بالمتغيرين جذر وحدة وأنهما قد استقرا عند الفرق الأول.

2- تم اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL بعدما توفرت شروطه، لبيان العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين، وبعد تنفيذ اختبار FWald test، وجد أن F المحسوبة والبالغة (4.3545)، أكبر من قيمة الحد الأعلى والبالغة (4.16) عند مستوى معنوية 5%.وهذا يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين.

3- بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، تم تقدير نموذج ECM لمعرفة الديناميكية في المدى القصير، والتي تجعل من السلسلتين متكاملتين في المدى

الطويل، وأظهرت النتائج أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ يكشف عن سرعة عودة متغير الناتج المحلي الاجمالي نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمعدل 52% سنوياً، أي عودته للتوازن في أقل من عامين.

4- كانت نتيجة جميع الاختبارات التشخيصية للنموذج، واختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج ككل، أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي، ولا اختلاف التباين، وأن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً، كما أن النموذج لا يعاني من أي اختلالات هيكلية عبر الزمن.

وعلى ذلك يمكن الاعتماد على هذا النموذج في وضع سياسة جمركية رشيدة تعود بالنفع على الاقتصاد الليبي.

التوصيات:

1) تقصي طبيعة السياسة الجمركية في ليبيا، وتقوية آليات ووسائل الرقابة والتحصيل.
2) العمل على تفعيل دور أجهزة الجمارك الليبية من خلال تخويلها التشريعات القانونية والتنظيمية الأكثر تحفيزاً.
3) ضرورة إجراء إصلاحات على هذا القطاع.
4) اتخاذ سياسة تستهدف زيادة الانتاج المحلي بتنشيط الصناعات المحلية، والالتزام بأفضل الممارسات الدولية في تجهيز الصادرات.
5) تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات لتعمل كمحرك للنمو الاقتصادي.
6) من الضروري أن يكون معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي مرتفعاً نسبياً لتحقيق الرفاهية الاقتصادية

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

1) إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، جامعة الإسكندرية، 2008.

2) مجدي محمود شهاب، ط1، دار الجامعية الجديدة، جامعة الاسكندرية، 2007.

3) ميثم صاحب عجام، المالية العامة، الطبعة الأولى، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1992.

ثانياً: البحوث والدراسات العلمية:

1) بطاطاس ثيزيرى، عصرنة الجمارك ودورها في ترقية التجارة الخارجية – دراسة حالة جمارك الجزائر، جامعة محند أكلي البويرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، الجزائر، 2018-2019.

2) بوخاري هشام – الوناس رشيد، النظام الجمركي الجزائري ومستقبله في ظل الانفتاح الاقتصادي، جامعة محند أكلي البويرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، الجزائر، 2014-2015.

3) جلولي نسمة، مقران محمد، " منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي (دراسة تطبيقية على برمجية Eviews, v. 10) "، المركز الجامعي بلحاج بو شعيب عين تموشنت، الماتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية، 14 نوفمبر 2019 م.

4) داليا محمد إسماعيل وآخرون، أثر السياسة الضريبية على الناتج (دراسة حالة السودان 1980-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان، كلية الدراسات التجارية، المجلد15،العدد02، 2014.

5) رضا عريبي الشبلي، السياسة الضريبية وأثرها على الاقتصاد الليبي، مجلة جامعة الزيتونة، العدد الثاني، 2012.

6) زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق (حالة الجزائر)، جامعة يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة دكتوراه، الجزائر، 2005-2006.

7) سلمى سلطاني، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، 2002-2003.

8) سونيا آرزروني وارتان، الدور الاقتصادي للضرائب الكمركية في العراق، مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الحادية عشر، المجلد العاشر، العدد: 33، 2015.

9) صلاح الدين أنبيه جمعة، الإيرادات العامة ودورها في تنمية الاقتصاد الليبي، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، العدد الرابع، 2014.

10) غزل أكرم الحوري، أثر السياسة الجمركية على الاقتصاد السوري في ظل تحرير التجارة الخارجية، أطروحة دكتوراه، الجمهورية العربية السورية، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد،2014-2015.

11) محمد بشير الكتبي، الآثار الاقتصادية للضريبة الكمركية في الإمارات العربية المتحدة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الحادي والسبعون، 2008.

12) محمد خالد المهايني، دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، المجلد19، العدد الثاني، 2003.

13) مجدي الشوربجي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد: 6، 2009م.

14) ناديا خالد نعمان ثابت، الرسوم الجمركية في ظل تحرير التجارة الخارجية، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، رسالة ماجستير، الجمهورية العربية السورية، 2005-2006.

15) ناظم عبد الله عبد المحمدي، وماجد جاسم العيساوي، " قياس وتحليل العوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للمدة 1990-2015، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 9، العدد 17.

ثالثاً: التقارير والنشرات:

1) السياسة الجمركية في ليبيا وفق تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2015، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، مايو، 2016.

2) دراسة الإصلاح الضريبي والجمركي في السودان، جمهورية السودان، وزارة المالية، لجنة الجمارك، يوليو 2014.

3) عبد الله محمد شامية، السياسات الاقتصادية والعامة ومتطلبات النجاح، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، مايو،2016.

4) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017، جدول الملحق الاحصائي (1/2).

5) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2020، جدول الملحق الاحصائي (1/2).

6) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الأول، المجلد57،2017.

7) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الثاني، المجلد57،2017.

8) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الأول، المجلد56، 2016

9) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الثالث، المجلد50، 2010.

10) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الرابع، المجلد50، 2010.

11) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الثالث،المجلد49، 2009.
12) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الأول، المجلد48، 2008
13) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الثالث، المجلد41، 2001.
14) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الثاني، المجلد47، 2007.
15) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الثالث، المجلد41، 2001.
16) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي52، 2008.
17) مصلحة الإحصاء والتعداد، الكتاب الإحصائي، 2012.

رابعاً: مواقع الانترنت:

1- أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، واردات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الصين،: منهجية ARDL، بحث منشور على الموقع:

www.enssea.net.

2- عماد الدين المصبح، من قناته على اليوتيوب:

https://youtu.be/UriJTW8IrMM.

خامساً: المراجع باللغة الانجليزية:

1- Pesaran, M.,shin, Y. and Smith, R. (2001). Bounds Testing Approaches to the Analysis of level Relationships. Journal of Applied Econometrics, VOL.16.
2- Narayan, P. (2005). The saving and investment nexus for china: Evidence from cointegration tests. Applied Economics, VOL.37, pp 1979-1990.
3- Pesaran, M. and Pesaran, B.(1997).Working with Microfit 4.0: interactive Econometric Analysis.Oxford: oxford University press.